رأي الإخوان : مطالبات بالإفراج عن الشاطر وإخوانه بعد نصف المدة ، وتفعيل حملة التوقيعات

الأربعاء 14 يوليو 2010 12:07 م

14/07/2010

في الثالث والعشرين من شهر يوليو الجاري يستحق المهندس خيرت الشاطر نائب المرشد العام للإخوان المسلمين وإخوانه في القضية العسكرية الإفراج لنصف المدة، إلا أن خصومة النظام المصري غير المبررة مع جماعة الإخوان المسلمين قد تحول دون تحقيق ذلك مما يبرهن على خطورة استمرار حالة الطوارئ والانسداد السياسي التي تعيشها مصر، وفى ذات الوقت يحاول النظام المصري الزج ببعض نواب الإخوان المسلمين في قضية قرارات العلاج علي نفقة الدولة، وهذا يتزامن أيضا مع نظر قضية الإخوان المسلمين المعروفة إعلاميا بقضية التنظيم الدولي، هذه القضايا الداخلية تواكبت مع قضايا خارجية تمثل أهمية لأمتنا الإسلامية والعربية أبرزها قرار التوقيف الجديد في حق الرئيس السوداني عمر البشير بإضافة تهمة الإبادة الجماعية لأهالى دارفور، وكذلك الحكم الصهيوني بسجن الشيخ رائد صلاح، وصلف وإصرار الكيان الصهيونى على منع وصول المعونات الإنسانية إلى قطاع غزة وتصديه الآن لسفينة الأمل وتهديدها ومنعها من الوصول إلى القطاع، وأخيرا موافقة البرلمان الفرنسي علي تشريع يحظر ارتداء النقاب، وأمام كل هذه القضايا يوضح الإخوان رأيهم في الآتي:

أولا: علي الصعيد الداخلي:

*يؤكد الإخوان المسلمون على ضرورة الإفراج عن المهندس خيرت الشاطر وإخوانه حسن مالك وصادق الشرقاوي واحمد شوشة وأحمد أشرف المسجونين طبقا لأحكام القضية العسكرية بعد مرور نصف المدة طبقا للقانون ، وضرورة أن يراجع النظام نفسه فى مخالفته للقانون والدستور ضد الإخوان المسلمين، باستثناء قضاياهم من مثل هذه القرارات، ويطالب الإخوان المسلمون منظمات حقوق الإنسان والمجتمع المدني المهتمة بالعدل والحرية أن يطالبوا النظام المصري أن يتدارك خطيئته بتحويل قيادات الجماعة للمحاكم العسكرية بعد قرار محكمة الجنايات لمرتين متتاليين بالإفراج عنهم

*يؤكد الإخوان أن إحالة ما يُسمى بقضية التنظيم الدولى إلى محكمة استثنائية (أمن الدولة العليا طوارئ) هو استمرار لنفس السياسة التى تحرم الإخوان المسلمين من حقهم الدستورى فى التقاضى أمام قاضيهم الطبيعى ، كما يؤكدون أن هذه المحكمة غير مختصة ويعطيها الدستور والقانون الحق فى رفض نظر هذه القضية من تلقاء نفسها .

* يرفض الإخوان المسلمون محاولات النظام الزج بأسماء عدد من نواب الكتلة البرلمانية للإخوان في قضية قرارات العلاج علي نفقة الدولة وهي محاولة نراها مفضوحة لتشويه صورة نواب الإخوان بعد أدائهم المميز خلال هذا الفصل التشريعي، كما أنها تعد تسترا علي فساد الحزب الوطني ومحاولة تحسين صورته بأنه ليس وحده فقط الذي يمارس الفساد ويوصم به، ويطالب الإخوان المسلمون بالتعامل مع هذه القضية بكل شفافية ووضوح، مؤكدين في الوقت نفسه أن الجماعة لا تمانع من محاسبة أي نائب يثبت تورطه في هذه القضية بعد تحقيقات نزيهة بغض النظر عن انتمائه الحزبى أو السياسى .

* يجدد الإخوان المسلمون ثقتهم في الشعب المصري الذي استجاب بجدية مع نداء التوقيع علي مطالب الإصلاح السبعة، ونؤكد أن الطريق مازال ممتدًا ويستحق المزيد من الفاعلية والإيجابية، ليعلم النظام المصري أن الشعب يرفض ممارساته وعلي استعداد للتصدي لفساده بكل السبل والطرق المشروعة، وتطالب الجماعة الشعب المصري بكل طوائفه بالاستمرار في حملة التوقيعات علي مطالب الإصلاح بجدية وهمة وإيجابية

ثانيا: علي الصعيد الدولي والإقليمي:

*يرفض الإخوان المسلمون القرار الصهيوني بالحبس الفعلى الشيخ رائد صلاح رئيس الحركة الإسلامية في عرب **48** ونؤكد أنه قرار متطرف يأتي ضمن مخططات تهويد القدس الشريف لمنع الشيخ رائد من التصدى لمشاريع التهويد للقدس والحفريات تحت المسجد الأقصى، ويطالب الإخوان المجتمع الدولي ومنظماته الحقوقية بالضغط على العدو الصهيونى لإلغاء تلك العقوبة .

*يرفض الإخوان المسلمون القرار الجديد للمحكمة الجنائية الدولية باعتقال الرئيس السوداني عمر البشير، مؤكدين أن قرارات هذه المحكمة أصبحت سياسية (التي تغافلت عن الإجرام الصهيوني سواء في حرب غزة أو مع أسطول الحرية)، تريد أن تفتت الأمة العربية والإسلامية لصالح المشروع الصهيوأمريكي، حيث يدعم هذا القرار خطط الغرب لفصل جنوب السودان عن شماله، وهو ما يتطلب من الأنظمة العربية والإسلامية أن تدعم النظام السوداني في حربه ضد الهجمة الغربية لتفكيك السودان في جنوبه وشرقه وغربه، كما نطالب الشعب السوداني أن يوحد صفوفه وألا ينساق وراء مخططات التمزيق والفرقة، كما نريد أن نسمع من المحكمة قراراتها ضد المسئولين الصهاينة عن مجزرة أسطول الحرية وجرائم حرب غزة .

*يعرب الإخوان المسلمون عن دهشتهم لإقرار البرلمان الفرنسي لتشريع يمنع ارتداء النقاب في الأماكن العامة، مؤكدين أن التشريع يخالف المبادئ الإنسانية التي تنادي بها فرنسا بل ويخالف أيضا الدستور الفرنسي الذي قام علي حرية العقيدة والتعبير عنها بمختلف الأشكال، ويري الإخوان أن هذا التشريع يعد استجابة واضحة للحملات المغرضة ضد الإسلام والتى أصابت المجتمع الغربى بالخوف من الإسلام ، والتى يشنها الإعلام الغربى المرتهن للصهيونية ، كما حدث مع مراسلة الـ **CNN** والسفيرة البريطانية فى بيروت وكبيرة المراسلين فى البيت الأبيض، إلا أن الله غالب علي أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون